العرب
السبت 2019/12/21
السنة 42 العدد 11565

الحسابات المتضاربة لحماس وإسرائيل تلقي بظلالها على التهدئة المطولة

إسرائيل تشاغل حماس المسكونة برغبة في «دولة» غزة

الرسائل النارية بين حماس وإسرائيل لا يمكن قراءتها بمعزل عن المفاوضات الجارية عبر القنوات الخلفية بشأن التهدئة المطولة. ويقول محللون يبدو أن هذه المفاوضات دخلت مرحلة حرجة مع ضيق هامش المناورة لحركة حماس المطالبة بالرد على شروط إسرائيلية المجحفة.

من حلم الدولة الفلسطينية إلى مشروع الدولة الغزية

غزة - ربطت دوائر سياسية عودة التوتر بين إسرائيل وغزة إلى انتكاسة المفاوضات غير المباشرة الجارية بين حركة حماس التي تسيطر على القطاع منذ العام 2007 وإسرائيل بشأن هدنة طويلة الأمد بين الطرفين تصل إلى عشر سنوات.

واستهدفت غارات جوية إسرائيلية في وقت متأخر الخميس مواقع لحماس للمرة الثانية في غضون 24 ساعة، وذلك بعد تجدد إطلاق النار من القطاع، وفق ما ذكرته إسرائيل.

وأعلن بيان صادر عن الجيش الإسرائيلي أن مسلحين أطلقوا صاروخا من غزة باتجاه إسرائيل مساء الخميس، هو الثاني بعد صاروخ أطلق قبل يوم. وقال بيان الجيش إنه ردا على ذلك "استهدفت الطائرات الإسرائيلية بنية تحتية وهدفا بحريا لمنظمة حماس الإرهابية في جنوب قطاع غزة، إضافة إلى مجمّع عسكري" في شمال القطاع.

وأكد مصدر أمني فلسطيني في غزة تعرض ثلاثة مواقع لحماس لضربات جوية، ما تسبب بأضرار. ولم يتم الإبلاغ عن إصابات من كلا الجانبين.

وكانت إسرائيل قد استثنت حماس في جولة التصعيد الأخيرة في نوفمبر على القطاع مركزة على تسديد ضربات لمواقع حركة الجهاد الإسلامي، التي تعد ثاني قوة بعد حماس في غزة، وتتهمها إسرائيل بالوقوف خلف عمليات القصف التي تطالها خلال الأشهر الأخيرة.

وبالتزامن مع عودة التراشق الحمساوي الإسرائيلي أعلنت السلطات الإسرائيلية فرض إجراءات عقابية في منطقة الصيد البحري قبالة غزة. وقالت الهيئة الإسرائيلية التابعة لوزارة الدفاع والمكلفة بالعمليات المدنية في الأراضي الفلسطينية، إنه ردا على إطلاق الصاروخ الأخير "تم تقليص منطقة الصيد البحري في غزة إلى 10 أميال بحرية حتى إشعار آخر".

وتقوم إسرائيل باستمرار بتعديل منطقة الصيد البحري وفقا لمستوى التوتر حول غزة، وتسمح أحيانا للمراكب بالصيد حتى مسافة 15 ميل بحري، وأحيانا أخرى تقلصها إلى ستة أميال أو تحظر الصيد فيها كليا.

واعتبرت الدوائر السياسية أن التصعيد الجاري هو عبارة عن عملية ليّ ذراع وشدّ وجذب يمارسها الطرفان، في مسعى من كل منهما للحصول على تنازلات من الطرف الآخر، وإن كانت الكفة ترجح لصالح إسرائيل في هذه اللعبة، على ضوء إلمامها بمختلف نقاط ضعف الحركة الإسلامية، وأهمها خشيتها من انفجار شعبي ضدها في ظل واقع اقتصادي واجتماعي في القطاع أقل ما يوصف به أنه صعب للغاية جراء الحصار، وسوء إدارة حماس للمنح والمساعدات الخارجية وسط شكوك كبيرة تحيط بطريقة التصرف فيها.

وبالتزامن مع تجدد الغارات الإسرائيلية على القطاع عادت الجمعة "مسيرات العودة" بزخم أكبر تحت عنوان جمعة "الخليل عصية على التهويد"، بعد أن تم إلغاؤها على مدى ثلاثة أسابيع متتالية في نوفمبر الماضي.

وكانت حركة حماس أمرت بإلغاء مؤقت للمسيرات إفساحا للجهود المصرية والقطرية والأممية بشأن الهدنة المطولة، وبررت هذا الإلغاء حينها بأن الوضع الأمني لا يسمح، فيما بدا ذلك حجة غير مقنعة بالنسبة إلى الكثيرين.

وتطالب إسرائيل بوقف المسيرات التي انطلقت في مارس 2018 بالقرب من السياج الحدودي مع إسرائيل – وتشكل إحراجا كبيرا لها –، بيد أن حركة حماس ترهن تلك الخطوة بالتوصل لاتفاق تهدئة فعليّ يقوم على تخفيف الحصار على القطاع وإنشاء مستشفى ميداني (بدأ بالفعل إنشاؤه عن طريق المنظمة الأميركية غير الحكومية "فراند شيب") وبناء منطقة صناعية وتحسين واقع التيار الكهربائي.

ويقول مراقبون إنه على ضوء الرسائل النارية المتبادلة وعودة إسرائيل إلى تحميل حماس مسؤولية أيّ هجمات من القطاع، فإنه يمكن القول إن المحادثات بينهما بشأن الهدنة دخلت مرحلة حرجة، لافتين إلى أن السبب الرئيسي يعود إلى تردد حماس حيال الموافقة على تهدئة بشروط إسرائيلية تراها الحركة مجحفة.

وكشفت وثيقة لمركز معلومات الاستخبارات الإسرائيلي، ومقره تل أبيب، أن هناك شكوكا كبيرة لدى إسرائيل في إمكانية التوصل لتهدئة طويلة الأمد مع حماس في غزة. ووفق الوثيقة التي نشرتها صحيفة "هآرتس"، الخميس، فإن حماس لا ترغب بالارتباط بهدنة لمدة عشر سنوات، لكنها تريد التوصل لاتفاق مماثل للذي تم التوصل إليه بعد عملية "الجرف الصامد" (2014)، مقابل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في غزة.

> **المحادثات بشأن الهدنة دخلت مرحلة حرجة، والسبب الرئيسي يعود إلى تردد حركة حماس حيال الموافقة على تهدئة بشروط إسرائيلية**

وفكرة الهدنة بين إسرائيل وغزة ليست وليدة السنوات الأخيرة بل تعود إلى تأسيس الحركة، حيث أن إسرائيل لم تكن ترى في القطاع أيّ أهمية استراتيجية بالنسبة إليها، بل هو عبء سكاني واقتصادي وأمني الأفضل التخلص منه وهذا ما دفع برئيس الوزراء الراحل أرييل شارون إلى إعلان الانسحاب منه من جانب واحد في العام 2005، أي قبل عامين من سيطرة حماس فعليا على القطاع.

وكانت قيادات الحركة التي تشكلت في العام 1987 وعلى رأسها مؤسسها الراحل أحمد ياسين غير معترضين على فكرة التهدئة مع إسرائيل ولكن كانوا يربطون تلك المسألة بانسحاب الأخيرة من أراضي 1967.

ومع القيادات الحالية لحماس تغيرت المعطيات والدوافع فلم يعد مطلب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 مطروحا، وحصرت تلك القيادات مطالبها في أهداف ذات بعد ضيق يقوم على تكريس حكم الحركة للقطاع وبناء مقومات دولة هناك، وهذا يتقاطع والأهداف الإسرائيلية، بيد أن الإشكال يكمن في وجود حالة من انعدام الثقة، وتخشى حماس في حال استجابت للشروط الإسرائيلية أن تجد نفسها في مواجهة مع الشارع الفلسطيني، خاصة إذا ما وافقت على هدنة العشر سنوات.

وكشف الجنرال احتياط مايكل ميلشتاين عن شكوك أكبر تجاه إمكانية التوصل لتهدئة طويلة لأسباب تتعلق بحماس التي لم تتخذ قراراً استراتيجيًا بشأن ذلك، إلى جانب عدم استعداد إسرائيل لتقديم تنازلات كبيرة وبعيدة المدى ملزمة لها خاصةً في ظل فترة الانتخابات.

وتواجه إسرائيل أزمة سياسية خانقة على ضوء فشل تشكيل حكومة للمرة الثانية وهذا ما دفعها إلى التوجه لإجراء انتخابات ثالثة في مارس المقبل.

واشنطن تسحب الخرطوم من لائحتها السوداء حول حرية المعتقد

الخرطوم - سحبت الولايات المتحدة السودان من لائحتها السوداء للدول التي "تثير قلقا خاصا" على صعيد حرية المعتقد، وذلك بفضل التقدّم الجاري منذ سقوط الرئيس عمر البشير، وفق ما أعلن الجمعة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.

وتتزامن الخطوة مع احتفال السودانيين بالذكرى الأولى من انطلاق ثورتهم التي أطاحت في أبريل بنظام حكم البشير، الذي حكم البلاد بقبضة من حديد طيلة 30 سنة، كلفت البلاد الكثير وأدت إلى عزلها عن الساحة الدولية.

وعبر المشاركون في الاحتفالات من مختلف المناطق السودانية عن ارتياح كبير، للتمشي الذي تسير فيه بلادهم خاصة على مستوى الحريات وإن اشتكوا من استمرار الأزمة الاقتصادية.

واللائحة الخاصة بحرية المعتقد مختلفة عن لائحة الدول الراعية للإرهاب التي ترغب الحكومة السودانية الحالية في أن يتم سحب السودان منها لإحياء الاستثمارات وفسح المجال للحصول على قروض ومساعدات خارجية لإنعاش اقتصاد البلاد المأزوم.

ووفق بومبيو جرى سحب السودان من اللائحة "بفضل الخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة الانتقالية التي يديرها مدنيون للتصدي للانتهاكات الصارخة، المنهجية والمتواصلة لحرية المعتقد، التي وقعت في ظل النظام السابق".

وبهذا الإعلان، انتقلت الخرطوم إلى لائحة وسطى خاصة بالدول الموضوعة "قيد المتابعة" على هذا الصعيد، بانتظار معرفة مصير التقدّم المسجل.

ولم تتغير بقية اللائحة لهذا العام، إذ لا تزال تشمل بورما والصين وكوريا الشمالية وإريتريا وإيران وباكستان وطاجيكستان وتركمنستان. ومن بين الدول "قيد المتابعة" روسيا وأوزباكستان وكوبا ونيجيريا ونيكاراغوا.

ويقول محللون إن هذه الخطوة تشكل دفعة معنوية مهمة لحكومة عبدالله حمدوك، ولكن تبقى غير كافية حيث إن السودان ينشد من واشنطن دعما أكبر في المسار الانتقالي الذي انطلق قطاره في أغسطس الماضي بعد توافق على تقاسم للسلطة بين المدنيين والعسكريين.

وفي نوفمبر أعلن وزير الخارجية الأميركية عن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم خلال زيارة قام بها حمدوك للولايات المتحدة استغرقت أياما وكان الأمل يحدوه خلالها بأن تقدم واشنطن على شطب بلاده من لائحة الإرهاب.

هل تتوصل مصر وإثيوبيا لاتفاق بشأن سد النهضة قبل 2020

محمود زكي

القاهرة - تستضيف الخرطوم يومي السبت والأحد الاجتماع الثالث بين وزراء المياه والري لكل من مصر وإثيوبيا والسودان، لاستكمال المفاوضات حول النقاط الخلافية في آلية تشغيل سد النهضة الإثيوبي وملء الخزان، حيث تدخل المحادثات مرحلة الحسم مع اقتراب منتصف يناير، كموعد ختامي لإبرام اتفاق نهائي بين الدول الثلاث.

يأتي اجتماع الخرطوم، بعد نحو أسبوعين من اجتماع آخر عقد في واشنطن، ضم وزراء خارجية ومياه البلدان الثلاثة، بجانب ممثلين للولايات المتحدة والبنك الدولي، لتقييم ما آلت إليه المشاورات خلال الاجتماعين السابقين في نوفمبر الماضي بأديس أدبابا، وفي ديسمبر الجاري بالقاهرة.

وعكست تصريحات مسؤولين كبار في الدول الثلاث مؤخرا، رغبة كبيرة لإتمام التفاهمات الخاصة بتفاصيل عملية إدارة سد النهضة قبل تجاوز الموعد المتفق عليه، والذي تتحدد بعده مدى الحاجة لطرف رابع في المفاوضات.

وقالت مصادر غربية قريبة من المفاوضات، لـ "العرب"، إنه تم إحراز تقدم كبير من خلال التوافق حول عدد من النقاط التي كانت موضع خلاف، لكن في اجتماع القاهرة الذي عقد يومي 2 و3 ديسمبر الجاري، تمسكت مصر بمطالب تخص كمية المياه المتدفقة، ما أعاق التقدم في هذا الاجتماع.

وتقدمت القاهرة بمقترحين؛ الأول مد فترة ملء بحيرة سد النهضة إلى 7 سنوات، والثاني يتعلق بآلية تشغيل السد وربطه بسنوات الجفاف.

وتتحفظ إثيوبيا على المقترحين، وتعتبرهما تدخلا سافرا في مسألة السيادة الإثيوبية، وإعاقة لأهداف سد النهضة التنموية بشأن إنتاج للكهرباء.

وكشفت المصادر ذاتها، لـ "العرب"، عن تفاصيل مقترح سوداني تم عرضه في اجتماع القاهرة، ويشمل خطة تشغيلية للسد، من خلال تكوين لجنة دائمة من الدول الثلاث، تختص بحماية دولتي المصب من أخطار الجفاف عبر مراقبة نسب الأمطار على هضبة الحبشة.

وأضافت المصادر أن المسؤولين في القاهرة أبدوا تحفظا على المقترح لعدم إقراره كمية محددة من المياه، وطالبوا بإضافة مادة تقر بألا يقل منسوب مياه السد العالي جنوب مصر عن 170 مترا.

ورغم وجود بوادر إيجابية حول التوافق على قضية ملء الخزان بعد التفاهم حول ربطه بالنظام الهيدرولوجي لهطول الأمطار السنوية في بحيرات النيل الأزرق، إلا أن طريقة إدارة سد النهضة ستظل المسألة الأكثر تعقيدا.

وأدرج بيان للخزانة الأميركي، عقب انتهاء اجتماع واشنطن، نقاط أساسية لأجندة الاجتماعات المقبلة مثل "تطوير قواعد تقنية لملء وتشغيل السد، وتحديد ظروف الجفاف، وتدابير تخفيف آثارها"، باعتبارها النقاط الأكثر خلافية.

وأكد المحلل الأميركي، المقيم في إثيوبيا، تاي سيلاسي، إن الدول الثلاث توافقت على شكل شبه نهائي في ملف بحيرة السد من خلال ربطه بكمية الأمطار السنوية، لكن القاهرة تريد أن تربط الاثنين، قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، بحجم فيضان النيل الأزرق، وهذا في نظر إثيوبيا عملية تهدف إلى دفع المفاوضات نحو عملية سياسية رغم أن المشكلة فنية ويجب حلها تقنيًا وعلميًا.

وأوضح سيلاسي في تصريح لـ "العرب" عبر الهاتف من أديس أبابا، أن "القضية تبدو أكبر من أزمة سد، وتتعلق بإقرار لهيمنة سياسية ونفوذ على حوض النيل في المستقبل، لاسيما مع وجود عشرات من مشروعات المياه على نهر النيل التي تنتظر نتائج مفاوضات السد.

وأمام مفاوضي الدول الثلاث جدول زمني ضيق للوصول إلى حل، لأنه بعد اجتماع الخرطوم يتبقى اجتماع أخير في أديس أبابا في الأول من يناير، قبل عرض النتائج النهائية أمام الولايات المتحدة والبنك الدولي في 13 من ذات الشهر.

النيل جوهر وجود

المحكمة الجنائية تعتزم فتح تحقيق بـ«جرائم حرب» في الأراضي الفلسطينية

لاهاي - أثار توجه المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة في الأراضي الفلسطينية، ردود فعل متباينة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأعلنت المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودة عن عزمها فتح تحقيق في جرائم حرب محتملة في الأراضي الفلسطينية. وقالت بنسودة "جميع المعايير القانونية التي ينص عليها ميثاق روما (معاهدة تأسست بموجبها المحكمة الجنائية الدولية) توافرت، وتسمح بفتح تحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب بالأراضي الفلسطينية".

وأضافت "لدي قناعة بأن جرائم حرب ارتكبت بالفعل أو ما زالت ترتكب في الضفة الغربية بما يشمل القدس الشرقية وقطاع غزة".

وأضافت أنه قبل فتح التحقيق، ستطلب من المحكمة، ومقرها لاهاي، أن تقرر ما هي الأراضي المشمولة ضمن صلاحياتها، لأن إسرائيل ليست عضوا في المحكمة.

وسارعت السلطة الفلسطينية للترحيب بهذا القرار. وقالت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، في بيان، إنها "أخذت علما بقرار مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الطلب من الدائرة التمهيدية في المحكمة إصدار قرار للبت في اختصاصها الإقليمي في فلسطين".

واعتبرت ذلك "خطوة للمضي قدماً نحو فتح التحقيق الجنائي الذي طال انتظاره في الجرائم التي ارتكبت وترتكب في أرض دولة فلسطين المحتلة". وأضافت الخارجية أن هذه الخطوة تعتبر "الأولى من نوعها التي تتخذها المدعية العامة منذ إعلانها بدء الدراسة الأولية في يناير 2015، وتعكس نيتها فتح التحقيق الجنائي في الحالة في فلسطين".

بالمقابل قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن المحكمة الجنائية "ليس لها سلطة" للتحقيق في مزاعم بارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية ووصف ذلك بأنه "يوم أسود للحقيقة والعدالة".

وأضاف نتنياهو في بيان "ليست للمحكمة ولاية قضائية في هذه القضية. المحكمة لها سلطة فقط لنظر الالتماسات التي تقدمها دول ذات سيادة. لكن لا وجود لدولة فلسطينية".

وكانت السلطة الفلسطينية طلبت منذ 5 سنوات إطلاق تحقيق رسمي في جرائم حرب يرتكبها مسؤولون إسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقدم الفلسطينيون 3 دعاوى أساسية تتعلق بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقضية الأسرى في السجون الإسرائيلية.

ويعد هذا التطور إنجازا يحسب للسلطة الفلسطينية، ولكن هناك مخاوف من إمكانية عرقلة أي تقدم، خاصة بعدما كان مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون قد هدد بالقبض على قضاة المحكمة في حال تحركوا ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

ورفضت الولايات المتحدة وإسرائيل الانضمام إلى المحكمة التي أقيمت عام 2002 لتكون المحكمة الدولية الوحيدة المتخصصة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وانضم الفلسطينيون إليها عام 2015.

ويمكن لتحقيق شامل أن يقود نحو توجيه اتهامات إلى أفراد، إذ لا يمكن توجيهها إلى الدول.